University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 24, Issue 1, (2024), pp. 103-116, ISSN: 2521-9235

The Geographical Location of the Libyan State and its Impact on Its Relations with Euro-Mediterranean Countries

Basher Aboflega

Department of Geography - University of Al-Jafara
Al-Jafara - Libya
Emali: b.a.abuflija@gmail.com

Received: 01/07/2024 | Accepted: 30/07/2024 | Available online: 08/09/2024 | DOI: 10.26629/uzfaj.2024.06

ABSTRACT

Libya is a country located on the Mediterranean Sea, and occupies the largest and longest Arab-African front on this sea. A country with this location requires it to have a Mediterranean policy. This is evident from the Libyan orientation towards the countries of southern Europe. What increases the importance of Libya's geographical location is the presence of an overlap in the interests of the powers of major global power in the aforementioned circles, which may affect the relations of the state within these circles. As for the state's location in relation to the seas and oceans, it helps to determine the nature of its interests and the type of relations it has with other countries. Hence the importance of the location of the Libyan state.

Keywords: geographical location, the Libyan state, Euro-Mediterranean countries.

Articles published in *Univ Zawia Faculty Arts J* are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الموقع الجغرافي للدولة الليبية وتأثيره على علاقاتها بالدول الأورومتوسطية

بشير أبو فليجة

قسم الجغرافيا–كلية الآداب –جامعة الجفارة
الجفارة –ليبيا
Email: b.a.abuflija@gmail.Com

تاريخ الاستلام:2024/07/01 **تاريخ القبول:2024/07/30** **تاريخ النشر: 2024/09/30م**

ملخَّص البحث:

ليبيا بلد يقع على البحر المتوسط، ويحتل أكبر وأطول واجهة عربية أفريقية على هذا البحر، وبلد بهذا الموقع يفرض عليه أن يكون له سياسة متوسطية، ويتضح ذلك من التوجه الليبي نحو دول جنوب أوروبا ومما يزيد من أهمية موقع ليبيا الجغرافي، وجود تداخل في مصالح القوى العالمية الكبرى في الدوائر سابقة الذكر، مما قد يؤثر في علاقات الدولة داخل هذه الدوائر أما موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات فهو يساعد على تحديد طبيعية مصالحها، ونوع العلاقات التي تربطها مع غيرها من الدول، ومن هنا جاءت أهمية موقع الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجغرافي، الدولة الليبية، الدول الأورومتوسطية.

مقدمة

تعد دراسة موقع الدولة الجغرافي من حيث أهميته في مقدمة دراسة المقومات الطبيعية الرئيسية المؤثرة في الوحدة السياسية، لتأثيره في اتجاهات سكانها وتوجهات سياستها نحو العالم، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي ولأهميته دور كبير لوجود الوحدة السياسية، والدور الذي تساهم فيه بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وللوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ومن هنا لا يمكن فهم سياسة الدولة الخارجية من دون النظر إلى موقعها الجغرافي، وفهم أبعاد هذا الموقع وتأثيراته السلبية أو الإيجابية في الخيارات العامة لها، بل يحدد وبوضوح دورها في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم، حيث يمكن إرجاع كثير من نشاطات الدولة وخصائصها إلى الموقع الجغرافي.

إن موقع ليبيا واتساع رقعتها الجغرافية، وحدودها التي تحدها مع الدول المجاورة، والشاطئ الذي تشرف عليه، جعلها تتأثر بثلاثة جوانب فرضت نفسها على السياسة الخارجية الليبية كعوامل للجغرافية السياسية لليبيا بلد عربي، إفريقي، ومتوسطي، وفي الدوائر الثلاث يبرز الموقع الجغرافي الهام لليبيا كجسر يربط جميع هذه الدوائر الأمر الذي يجعل الدولة الليبية تنهج سياسة خارجية بعيدة عن الانعزال والانكفاء نظراً

لموقعها ضمن المراكز الاستراتيجية الثلاث على الخارطة الدولية إن حوض البحر المتوسط هو تعبير قديم يشير إلى البلدان الواقعة على شواطئه، هذا وهي أوربية من جهة الشمال، وعربية من جهتي الشرق والجنوب، حيث ظهرت في هذا المكان وازدهرت الحضارات القديمة والوسيطة والحديثة، فمنذ أقدم العصور وحتى عصر النهضة كان الاتجاه الرئيسي لحركة التاريخ محكوماً –إلى حد كبير– بتعميق العلاقات فيما بين البلدان المتوسطية.

وانطلاقاً من تلك الأهمية كان الصراع على النفوذ والسيطرة على حوض البحر المتوسط صراعاً دائماً ومتواصلاً ابتداءً من التاريخ القديم عندما كان يسيطر المصريون على مياهه الشرقية، ثم انتقلت تلك السيطرة إلى الحضارات الأخرى التي نشأت على شواطئه مثل الحضارة الفينيقية والإغريقية والرومانية في كل المراحل التاريخية القديمة، كان الصراع على المتوسط متبادلاً بين قوتين واحدة في شمال المتوسط، والثانية في جنوبه، ولكن الملاحظ أن كل قوة من هاتين القوتين كان لها وجود جغرافي على سواحله.

أن العلاقات المكانية تنشأ بين المواقع المتباعدة، والمواضع المتباينة لا ينبغي أن تسقط من الاعتبار أثناء عملية تحليل القوة، فقوة الدولة لا تتوقف فقط على التفاعل الرأسي القائم بين السكان والمساحة السياسية، وإنما تستمد بعض قوتها أو ضعفها من التفاعل الأفقي القائم بين الدول بعضها ببعض ،وعليه حينما تدرس النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية للدولة، تدرس بغرض تحليل القوة **(power analysis)**، حيث تقوم بتشريح جسم الدولة، بهدف الكشف عن جوانب القوة ومواطن الضعف فيها، والتي يمكن أن تؤثر في قوة الدولة ووزنها السياسي، وقد جاءت هذه النظريات لتؤكد أن الدولة جزء لا يتجزأ من الخارطة السياسية للعالم.

مشكلة الدراسة:

إن مشكلة البحث عبارة عن تساؤل يثيره الباحث، يتطلب الإجابة عليه من خلال تفصيلات الدراسة، وتتحدد بالآتي:

ما هي الأهمية الموقعية لليبيا والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط؟ وما هو وزنها الدولي والسياسي والاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

1- الموقع الجغرافي للدولة الليبية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط شكلا مواقع متميزة على هذا البحر، مما أتاح لهما سرعة الاتصال وزيارة التبادل التجاري مع دول مختلفة، وخاصة الدول المتوسطية في شمال أفريقيا، إن مناخها وموقعها أتاح لها تقدماً اقتصادياً ثم وزناً دولياً مهماً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1- الوقوف على طبيعة العلاقات الليبية الأورومتوسطية، والمراحل التي مرت بها اقتصادياً وسياسياً.
2- البحث عن رؤية جغرافية سياسية يظهر من خلالها الدور السياسي والجيواستراتيجي(*) لمنطقة الدراسة.
3- إيجاد وحدة إقليمية والوصول إلى رؤيا مستقبلية للأبعاد التي تؤديها العلاقات الليبية الأورمتوسطية، متوسطياً وإفريقياً وشرق أوسطيا.

تأثير الموقع الجغرافي لليبيا على علاقاتها بالدول الأورومتوسطية:

تعد دراسة موقع الدولة الجغرافي من حيث أهميته في مقدمة دراسة المقومات الطبيعية الرئيسية المؤثرة في الوحدة السياسية، لتأثيره في اتجاهات سكانها وتوجهات سياستها نحو العالم، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي ولأهميته دور كبير لوجود الوحدة السياسية، والدور الذي تساهم فيه بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وللوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ومن هنا لا يمكن فهم سياسة الدولة الخارجية من دون النظر إلى موقعها الجغرافي، وفهم أبعاد هذا الموقع وتأثيراته السلبية أو الإيجابية في الخيارات العامة لها، بل يحدد وبوضوح دورها في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم، حيث يمكن إرجاع كثير من نشاطات الدولة وخصائصها إلى الموقع الجغرافي **(محمد إبراهيم الدين، د.ت، ص140)** .

إن موقع ليبيا واتساع رقعتها الجغرافية، وحدودها التي تحدها مع الدول المجاورة، والشاطئ الذي تشرف عليه، جعلها تتأثر بثلاثة جوانب فرضت نفسها على السياسة الخارجية الليبية كعوامل للجغرافية السياسية فالجماهيرية بلد عربي، إفريقي، ومتوسطي، وفي الدوائر الثلاث يبرز الموقع الجغرافي الهام لليبيا كجسر يربط جميع هذه الدوائر الأمر الذي يجعل الجماهيرية تنهج سياسة خارجية بعيدة عن الانعزال والانكفاء نظراً لموقعها ضمن المراكز الإستراتيجية الثلاث على الخارطة الدولية، شكل رقم (1).

إن موقع ليبيا المتوسط بين مشرق الوطن العربي ومغربه، جعل منها بالفعل همزة الوصل بين المغرب العربي ومشرقه، وبذلك تمثل جسراً لأكبر امتدادٍ جغرافي يربط غرب الوطن العربي بمشرقه، وقد عرف أيضاً كمعبر للهجرات البشرية، وهي متجهة من الشرق إلى الغرب، وغرب أيضاً كمعبر للهجرات البشرية، ولما كان هناك بعد أفريقي يؤكد جغرافياً بأن ليبيا جزء من أفريقيا، تمتد شمالاً من البحر المتوسط حتى تخوم الصحراء في أقصى الجنوب، فإنها لا تستطيع أن تتجاهل كونها دولة أفريقية وأنها دولة تجاور دولتين أفريقيتين هما النيجر وتشاد، وأن هاتين الدولتين تجاوران دولاً أفريقية هامة، ولا يمكن لها أن تتجاهل أهمية هذه الدول الإفريقية من حيث إنها دولٌ تمثل عمقاً إستراتيجياً وحيوياً لها.

وليبيا في جانب آخر بلد يقع على البحر المتوسط، ويحتل أكبر وأطول واجهة عربية أفريقية على هذا البحر، وبلد بهذا الموقع يفرض عليه أن يكون له سياسة متوسطية، ويتضح ذلك من التوجه الليبي نحو دول جنوب أوروبا، إذ أن هذا الأمر فرضه الموقع الجغرافي لليبيا، حيث إنها تحتل أكثر من 1900 كم

من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وإن هذا البحر تطل عليه دول أوربية متعددة أهمها إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، ناهيك عن بعض الجزر التي تقع في هذا البحر وأهمها جزيرتي مالطا وقبرص.

ومما يزيد من أهمية موقع ليبيا الجغرافي، وجود تداخل في مصالح القوى العالية الكبرى في الدوائر سابقة الذكر، مما قد يؤثر في علاقات الدولة داخل هذه الدوائر **(فتحي باحور، 2005، ص144)** .

في هذا الجانب يسعى الباحث إلى تحديد الدائرة المتوسطية، التي تعد أهم الدوائر وأخطرها التي تعاطت معها ليبيا عبر التاريخ لاهتمامات جغرافية واقتصادية وأمنية حيث كانت وما زالت مجال اهتمام وتحدٍ في مختلف الجوانب.

1- عند تحديد مكان أية دولة، يذكر عادة أن هذه الدولة تقع بين دائرتي عرض معينين الأولى في طرفها الجنوبي، والثانية في أقصى الشمال، وكذلك تحديد خطين من خطوط الطول يلامسان حدود هذه الدولة من الشرق والغرب، وتحديد دوائر أهم بكثير من خطوط الطول فيما يختص بمعرفة موقع دولة من الدول، وذلك لأن تحديد دائرة العرض معناه القرب أو البعد من خط الاستواء، وبالتالي التعرف على أنماط المناخ ومعرفة نوع النشاط الاقتصادي، ومن ثم النشاط السياسي وانعكاس ذلك على الدولة **(محمد حجازي، 1997، ص81)**.

ولو نظر إلى الدول الكبرى في العالم حالياً، لوجد أنها تتمتع بموقع مثالي بالنسبة إلى دوائر العرض، فمعظمها يقع في العروض المعتدلة، وهذا لا ينفي إمكانية قيام دول عظمى في عروض مناخية أخرى من الأرض؛ إذ أن الجهات المدارية التي تمتد بين دائرتي عرض 20، 30 شمالاً كانت في العالم القديم أكثر البلاد تحضراً **(نافع القصاب وآخرون، ب. ت، ص126)**. غير أن ذلك يتوقف على مقدار ما يحققه الإنسان من تقدم علمي وتقني، يساعده كثيراً في التقليل من أثر الظروف المناخية التي كانت في الماضي تقف حائلاً دون تقدمه ونهوضه

شكل (1)

الموقع الجغرافي والعلائق المكانية وتوجهات ليبيا الخارجية

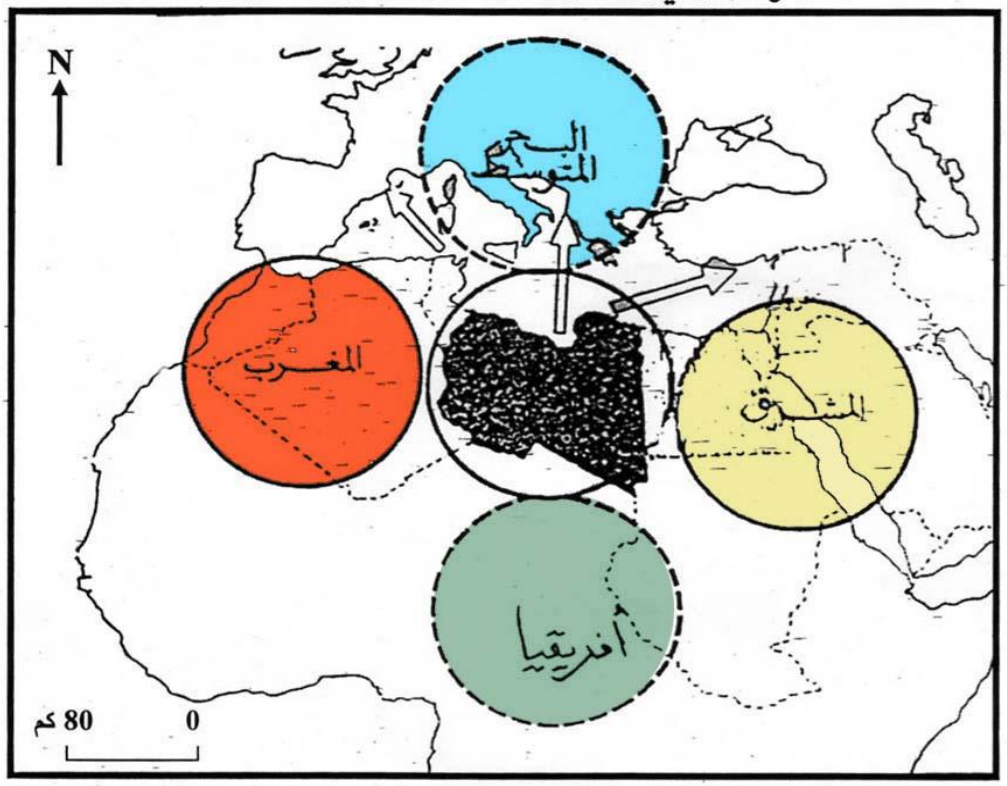

المصدر: جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص145، معدلة من قبل الباحث.

ونظراً لاتساع المساحة التي تشغلها ليبيا من شمال القارة الإفريقية، فهي تمتد من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط شمالاً، إلى قلب الصحراء الكبرى في الجنوب، وبين دائرتي عرض 30 ، 19 و 33 شمالاً، فيمر مدار السرطان

ونظراً لاتساع المساحة التي تشغلها ليبيا من شمال القارة الإفريقية، فهي تمتد من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط شمالاً، إلى قلب الصحراء الكبرى في الجنوب، وبين دائرتي عرض 30 ، 19 و 33 شمالاً، فيمر مدار السرطان في أجزائها الجنوبية وبين خطي طول 9، 25 شرقاً شكل رقم (1)، وبذلك تقع ليبيا في أغلبها في العروض المدارية فيما عدا أجزائها الشمالية التي تدخل ضمن المناطق المعتدلة وعلى امتداد يناهز 13.30 درجة عرضية و 16 درجة طولية(**محمد المهدوي ، د.ت، ص9)** .، وعلى مساحة تقدر بنحو (1750.000 كم2) مليون وسبعمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع، وبذلك تكون ليبيا تبعاً لدوائر العرض في الجهات المعتدلة الدافئة في الشمال، إلى الجهات المدارية الحارة في الجنوب، أما موقع

الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات فهو يساعد على تحديد طبيعية مصالحها، ونوع العلاقات التي تربطها مع غيرها من الدول.

التنظيمات والتكتلات الدولية وموقع منطقة الدراسة منها:

المنظمة الدولية عبارة عن هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي لتنمية بعض مصالحها المشتركة؛ ببذل مجهود تعاوني تقبل بسببه الخضوع لبعض القواعد القانونية في تحقيق هذه المصالح **(رفيق بركات، 1988، ص54)** .

1- ولقد شهد القرن التاسع عشر والقرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ظهور العديد من التكتلات والتنظيمات الدولية، شكل (2)، حيث بلغ المجتمع الدولي مرحلة من التطور الكبير كان لابد له من خلال تنظيم علاقاته وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع ذلك العصر ولذلك كان لابد من وجود معاهدات تنظم تلك العلاقة، وفي السنوات الأخيرة شهد العالم بناء كتل اقتصادية واجتماعية على مستوى جغرافي أكبر (قارات) حيث برزت التكتلات على هيئة فضاءات وكتل قارية كما هو الحال في قارة أوربا (الاتحاد الأوروبي)، وفي قارة أفريقيا (الاتحاد الأفريقي)، وتختلف التنظيمات الدولية الإقليمية عن بعضها البعض من حيث نفوذها والسلطات فوق القومية الممنوحة لها، ومن حيث اندماج الدول الأعضاء داخلها، وكذلك عضوية الدولة الموقعة على إنشائها وانتمائها الجغرافي **(الهادي أبو لقمة، سعد القزيري ، 1997، ص115)** شكل (1).

جيوبولتيكية القرن الحادي والعشرين

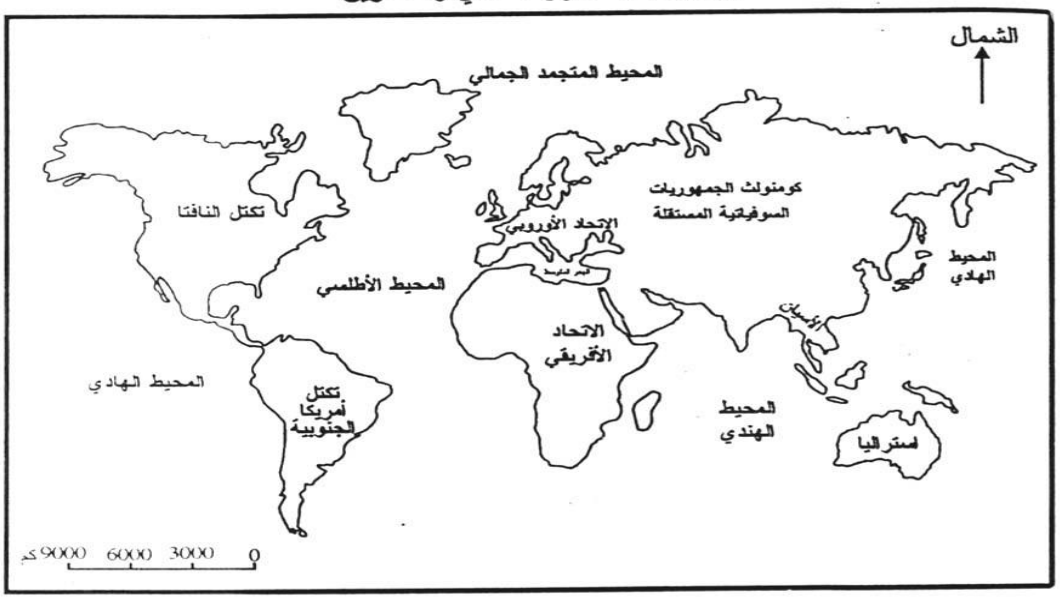

المصدر: عبد الرحمن أحمد اليوسفي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، ب. ط، عمان، 2001، ص32.

الحدود المكانية والزمانية:

تهتم دراسة علاقة ليبيا بدول اليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وتركيا والدول الجزرية (قبرص ومالطا)، وجميع هذه الدول تقع ضمن منطقة حوض البحر المتوسط، والذي يمتد لمسافة 3800 كلم من مضيق جبل طارق غرباً، إلى سواحل سوريا شرقاً، على امتداد دائرة العرض 38° شمالاً **(محمد سعودي، 2004، ص 197)**. وتطل على مياه البحر المتوسط جغرافياً سبع عشرة دولة بسواحل متفاوتة الأطوال، وهذه الدول هي أسبانياً، فرنسا، إيطاليا، يوغسلافيا سابقاً، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين المحتلة، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب بالإضافة إلى جزيرتي (قبرص، مالطا)، ويتوسط هذا الحوض المائي ثلاث قارات هي: آسيا وأوربا وأفريقيا، ويتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وعبر مضيق البسفور والدردنيل ببحر مرمرة والبحر الأسود، وعبر قناة السويس والبحر الأحمر بالمحيط الهندي، وتبلغ مساحته نحو 969.100 ميل مربع، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب نحو 334 ميلاً بحرياً على خط مستقيم من جبل طارق إلى بيروت، أما عن العرض فهو يتفاوت كثيراً حيث يتراوح بين (814) ميلاً بين المضايق التركية وميناء بور سعيد، و(410) أميال فقط بين مرسليا وبجاية بالجزائر.

أما عن منطقة الدراسة فهي موزعة على ضفتي الحوض ووسطه، فليبيا تمتد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وبين دائرتي عرض 19.30 و 33 شمالاً، وبين خطي طول (9 و 25) شرقاً، وتقدر مساحتها بـ(1.775.500) كم2 أهم المدن طرابلس العاصمة (1.200.000) نسمة، وهي مرفأ البلاد الرئيسي، وبنغازي ثاني أكبر المدن (750.000) نسمة، أما اليونان فهي إحدى أشباه الجزر الثلاث الواقعة في جنوب أوربا ضمن نطاق البحر المتوسط وهي دوله بحرية من الطراز الأول وتبلغ مساحتها (131.944)كلم2 وسكانها (10.013.000)نسمة، والعاصمة مدينة أتينا التاريخية (2.540.000) نسمة، ومن المدن اليونانية الهامة مدينة تيالوتيك (377.000) نسمة **(علي موسى، 1995، ص 67)** .

أما إيطاليا فهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد بين خطي عرض 36.40، 47.10 شمالاً، يحدها البحر الأدرياتيك شرقاً، والبحر التيراني غرباً، والبحر الأيواني جنوباً ومن الشمال يوغسلافيا سابقاً، والنمسا وسويسرا وفرنسا وتتبعها جزر صقلية وسردينا وألبا، أما مساحتها فتبلغ (301.277) كلم2، وسكانها (58) مليون نسمة العاصمة مدينة روما (2.815.457) مليون نسمة، ومن المدن الهامة ميلانو ثاني مدن إيطاليا الصناعية **(مجموعة مؤلفين، 1995، ص69)** .

ثم تأتي فرنسا الواقعة في أقصى غربي القارة والممتدة بين درجتي عرض 42، 51 شمالاً، وبمساحة قدرها (547) ألف كلم2، وهي مطلة على واجهتين بحريتين وجهة الأطلنطي، ووجهة البحر المتوسط، إلى جانب مواجهتها القارية التي تجاور فيها بلجيكا وألمانيا ولكسمبورج، وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا **(طه رضوان، 1998، ص52)** . ويبلغ عدد سكان فرنسا (60) مليون نسمة، العاصمة مدينة باريس (9.060.000) نسمة، ومن مدنها الهامة مرسليا (1.087.000) نسمة، ثم أسبانيا الواقعة في منطقة

التقاء المحيط الأطلسي مع البحر المتوسط، حيث تبلغ مساحتها (504.782) كم2، ما عدا جزر الكناري والباليار، وعدد سكانها (39.053.00) نسمة، العاصمة مدريد (3.058.8) نسمة، ومن المدن الهامة برشلونة (1.756.900) نسمة، أما الدول الجزرية الواقعة ضمن حدود الدراسة، فهي تتضمن كل من قبرص ومالطا، وقبرص جزيرة تقع شرقي البحر المتوسط إزاء الشاطئ السوري، وتبلغ مساحتها (925) كلم2، وسكانها (698.800) نسمة، معظمهم من اليونانيين، و(120.300) من الأتراك، العاصمة نيقوسيا وتقع في سهل مسارية (103.000) نسمة ومن المدن الهامة ليماسول ولارنكا وهي مرافئ مشهورة (**بشون، جاك، ب. ت، ص66**) .

أما مالطا فهي تتألف من عدة جزر أكبرها جزيرة، مالطا وتقع في المتوسط جنوبي جزيرة صقلية الإيطالية، وتبلغ مساحتها (246)كلم2، وجزيرة غورو (6734)كلم2، ويبلغ عدد سكان مالطا (354.900) نسمة، العاصمة هي مدينة فاليتا، ومن المدن الهامة قورس وسليمة.

التبادل التجاري بين ليبيا والدول الأورومتوسطية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد الليبي حيث تعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي؛ لما تقوم به من توفير لاحتياجات الاقتصاد الوطني من السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها توفر منافذ في الأسواق العالمية لتصريف الإنتاج المعد للتصدير، والإنتاج الزائد عن حاجة الاقتصاد المحلي **(قنوص، صبحي ،1995م، ص77)**.

وقد واكبت أهداف التجارة الخارجية والسياسيات الاقتصادية التي وضعت لتحقيقها، التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي بعد تحرير التجارة الخارجية من الأجانب، وتأميم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع التجارة وفتح المجال أمام الليبيين لمزاولة هذا النشاط مع جميع الدول، ازداد حجم التبادل التجاري مع الدول الأوروبية، وتعددت مجالات التعاون الاقتصادي؛ نتيجة للبرامج الإنمائية الضخمة التي نفذت من خلال خطط التنمية المتعددة، ووفرة الأموال اللازمة لتمويل تلك المشروعات، ومع ازدياد حجم المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الأوروبية زاد معدل نمو العلاقات الاقتصادية الليبية الأوروبية وخاصة مع الدول المتوسطية منها.

وتأتي العلاقات التجارية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وذلك راجع إلى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، حيث يشكل قطاع التجارة الخارجية في المتوسط نحو 80% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1970– 1980.

وسوف نقوم في هذا المبحث بالتركيز على العلاقات التجارية بين ليبيا والدول الأور ومتوسطية منها بشكل خاص، ولو نظرنا إلى جدولي الصادرات والواردات الليبية مع هذه الدول، لوجدنا أن مساهمة كل

دولة في التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، فبعضها يساهم بنسبة مهمة، وأخرى بنسب تكاد تنعدم في بعض السنوات التي تمثل الحدود الزمنية للدراسة.

أوّلاً–الصادرات الليبية للدول الأور ومتوسطية:

تظهر قيمة الصادرات الليبية للدول الأور ومتوسطية تزايداً بمعدلات متفاوتة، إلى أن تصل في سنة 1990م إلى 2669319 مليون دينار، ثم انخفضت عام 1995م إلى 2185844 مليون دينار، لتعود لترتفع في سنة 2000م إلى 3454019 مليون دينار، ثم سجلت ارتفاعاً في سنة 2003 لتصل إلى 8754985 مليون دينار، جدول رقم (1)، والشكل(1) كذلك يرجع سبب انخفاض الصادرات في الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، والجدير بالذكر أن النفط الخام والغاز الطبيعي يسيطر بصورة شبه مطلقة على الصادرات الليبية، ونظراً لطبيعة هذه الصادرات فإن السوق التقليدي لها هي الدول الصناعية وبالذات الأوروبية منها.

جدول رقم (1) قيمة الصادرات الليبية للدول الأورومتوسطية خلال المدة (1970– 2003) القيمة (بالألف الدنانير)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
إيطاليا	218555	442868	1202286	1118678	1792493	1354195	2224763	5868140
فرنسا	113268	74789	178719	392265	230506	197228	294204	381082
أسبانيا	38363	103977	319296	323690	344515	422403	396395	2178982
اليونان	1592	2646	213505	208115	165092	75518	138657	326781
تركيا	–	33324	206994	206946	136713	136500	–	–
الإجمالي	371578	657604	2120800	2249694	2669319	2185844	3454019	8754985

المصدر: إدارة الإحصاء والتعداد، إحصائيات التجارية الخارجية لسنوات مختلفة.

ومن الجدول رقم (2)، والشكل رقم (1) والذي يوضح نسبة الصادرات الليبية إلى أهم الدول الأور ومتوسطية، يتضح أن نسبة نصيب هذه الدول من الصادرات مهمة في بعض البلدان الأور ومتوسطية، فمن خلال نفس الجدول نلاحظ أنه في عام 1960 استحوذت إيطاليا على أكبر نسبة؛ حيث إنها حصلت 58.8% من إجمالي الصادرات لهذه الدول، في حين جاءت فرنسا ثانية بنسبة 30.5%، أما أسبانيا فساهمت بنسبة 10.3%، أما اليونان فقد ساهمت بنسبة منخفضة 0.4%، وفي عامي 1975، 1980 نجد أن إيطاليا ما زالت في الترتيب الأول بنسب 67.3% ، 56.6% على التوالي، في حين جاءت أسبانيا في الترتيب الثاني خلال هذين العامين بنسب 15.8%، 15.0% على التوالي، أما فرنسا فقد انخفضت نسبة مساهمتها إلى 11.3%، 8.4% على التوالي خلال هذين العامين، في حين قفزت مساهمة كل من اليونان وتركيا إلى 10.0% و 9.7% خلال سنة 1980م.

وخلال الفترة من 1985– 2003 احتفظت إيطاليا بالمرتبة الأوّلى من حيث حصتها بالصادرات الليبية بنسبة تجاوزت 62% تقريباً في المتوسط، تلتها أسبانيا بـ18% تقريباً في المتوسط، أما عن فرنسا فقد انخفضت حصتها من الصادرات إلى 9.4% في المتوسط خلال هذه الفترة، شكل رقم (1).

شكل (1) تطور قيم الصادرات إلى الدول الأورومتوسطية خلال السنوات (1970–2003)

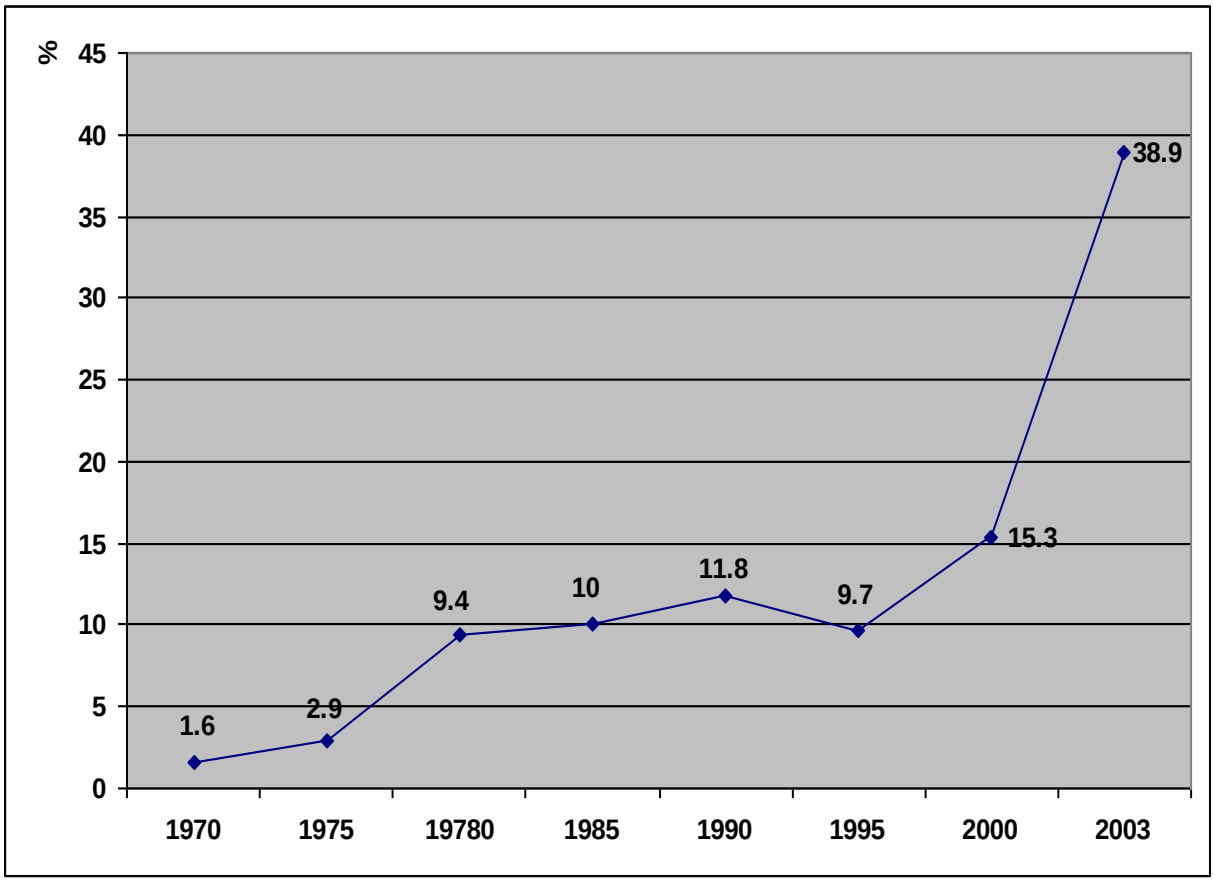

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (6).

جدول رقم (2) توزيع نسبة قيم الصادرات الليبية على الدول الأورومتوسطية خلال الفترة (1970– 2003) (نسبة مئوية)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
إيطاليا	58.8	67.3	56.6	49.7	67.1	61.9	64.4	67.0
فرنسا	30.5	11.3	8.4	17.4	8.6	9.0	8.5	4.3
أسبانيا	10.3	15.8	15.0	14.3	12.9	19.3	23.0	24.8
اليونان	0.4	0.4	10.0	9.2	6.1	3.4	4.0	3.7
تركيا	–	5.0	9.7	9.1	5.1	6.2	–	–

المصدر: النسب محسوبة من الجدول رقم (1).

شكل (2) التمثيل النسبي لقيم الصادرات الليبية إلى الدول الأورومتوسطية خلال المدة السنوات (1970-2003)

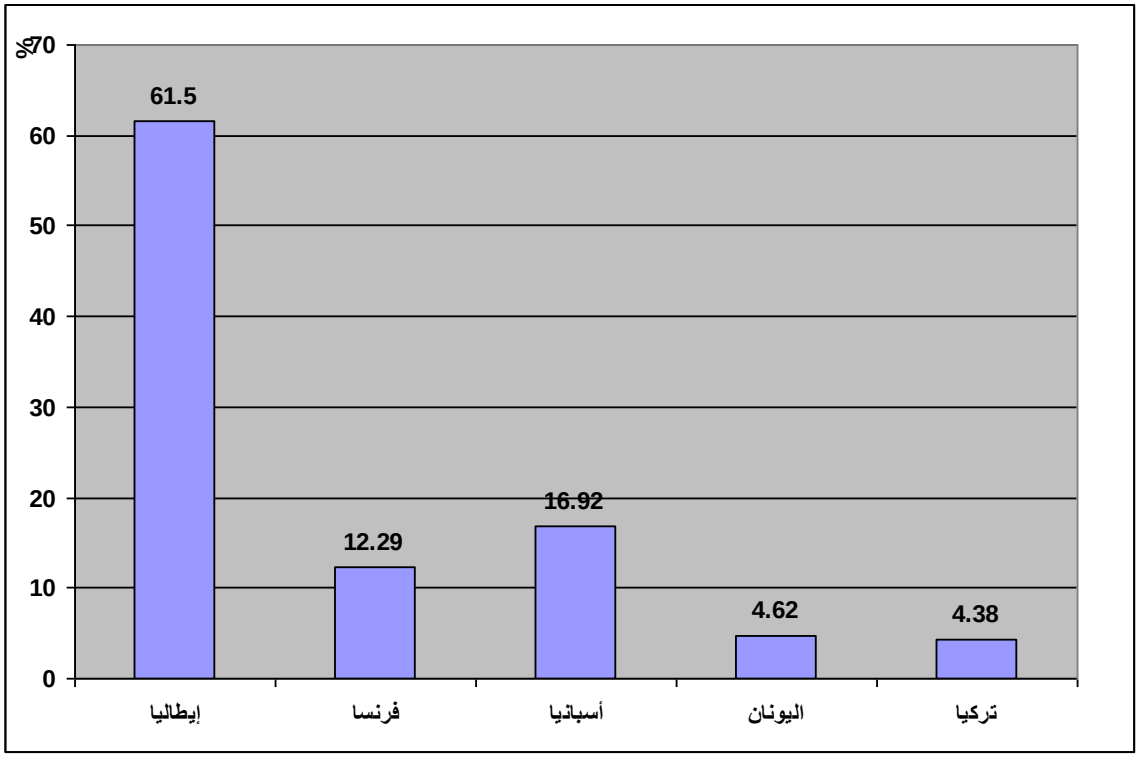

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (7).

ثانياً: الواردات الليبية من الدول الأورومتوسطية:

تظهر قيمة الواردات من الدول الأورومتوسطية تزايداً حتى سنة 1980، حيث بلغت قيمتها 777867 مليون دينار، ثم أخذت في الانخفاض لتصل في سنة 1985 إلى 391342، وتعود لترتفع بقوة في سنة 2003 حيث وصلت قيمتها إلى 1379780 مليون دينار، جدول رقم (3)

جدول رقم (3) قيم الواردات الليبية من الدول الأورومتوسطية خلال الفترة (1970- 2003) القيمة (بآلاف الدنانير)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
إيطاليا	218558	271893	592618	257394	297679	273198	365290	1.199043
فرنسا	12524	92694	40563	55224	111324	93948	104541	355213
أسبانيا	38363	262214	88353	35593	14506	42760	62285	83445
اليونان	2314	44921	40563	14853	21916	26225	14047	61749
تركيا	-	8200	15770	28278	78324	76543	74240	-

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد سنوات مختلفة.

يتضح من توزيع الواردات الليبية بين الدول الأورومتوسطية أن نسب مساهمة كل دولة من الواردات مختلفة من دولة إلى أخرى، جدول رقم (3)، وإن الواردات الليبية في بعض الدول الأورومتوسطية تشكل

نسبة مهمة من إجمالي الواردات لهذه الدول مما يدل على قوة العلاقة التجارية مع هذه الدول، حيث يبدو أن إيطاليا قد ساهمت في سنة 1970 بنسبة 80%، وأسبانيا بنسبة 14.1%، وفي الفترة 1975–2003م ظلت إيطاليا تحتل المرتبة الأولى في مساهمتها بالنسبة الكبرى في الواردات الليبية من الدول الأورومتوسطية.

النتائج

من خلال التحليل الجغرافي السياسي للعلاقات الليبية الأور ومتوسطية بجوانبها المختلفة، تم التوصل إلى بعض النتائج المهمة، والتي تؤكد معظمها صحة الفرضية التي وضعت في إطار الدراسة لموضوع العلاقات الليبية الأور ومتوسطية ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. كان للموقع الجغرافي للدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط أبلغ الأثر في طبيعة العلاقات الليبية الأور ومتوسطية، فمعظم هذه الدول لها مواقع متميزة على البحر المتوسط، فهي تحظى بأهمية جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية، أتاحت لها سرعة الاتصال مع دول مختلفة، وخاصة الدول المتوسطة في شمال أفريقيا مثل ليبيا التي تحتل أطول واجهة بحرية عربية أفريقية على البحر المتوسط، حيث لعب موقعها الجغرافي دوراً في سياستها المتوسطية، ويتضح ذلك من التوجه الليبي نحو دول جنوب أوروبا، إن هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية الأولى والتي توضّح أنَّ للدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط مواقع متميزة على هذا البحر مما أتاح لها سرعة الاتصال، وسرعة التجارة مع دول مختلفة، وخاصة الدول المتوسطية جنوب أوربا في شمال أفريقيا.
2. لعب العامل الاقتصادي دوراً مؤثراً في طبيعة العلاقات الليبية الأورومتوسطية، فقد سعت ليبيا لإقامة علاقات تعاون مع جيرانها الأوروبيين في المتوسط، كما أن الدول الأورومتوسطية قامت بعملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها الخارجية مع دول الجوار وخاصة دول جنوب المتوسط، فقد لعب التبادل التجاري بين ليبيا والدول الأورومتوسطية دوراً مؤثراً في تقريب وجهات النظر المختلفة، وفي زيادة معدلات التعاون الاقتصادي، فحجم الإنفاقان والمشاريع المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وارتفاع حجم الاستثمار الأوروبي، كلها مؤشرات تدل على مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية، وهو مستقبل باهر خصوصاً بعد انضمام ليبيا للشراكة الأوروبية المتوسطية بصفة مراقب، إن هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع، تتطابق مع ما ذهب إليه منطوق الفرضية الثالثة التي تقول

إن ليبيا استطاعت من بناء علاقات اقتصادية فنية مع دول أور ومتوسطية على أسس المصالح المشتركة، وذلك نظراً لتأثير الموقع واختلاف الموارد الطبيعية والبشرية بين هذه الدول.

قائمة المصادر والمراجع :

1–محمد محمود إبراهيم الدين، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مرجع سبق ذكره، ص140.

2– فتحي عبد الله المبروك باحور، الموقع الجغرافي للجماهيرية وأثره في الوزن السياسي للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2005، ص144.

3– محمد حجازي، الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، بدون طبعة، 1997 ص81.

4– نافع القصاب وآخرون، الجغرافيا السياسية، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص126.

5– محمد المبروك المهدوي، جغرافيا ليبيا بشرية، مصدر سبق ذكره، ص9.

6– رفيق بركات، النشاط العسكري لحلف شمال الأطلسي في مسرح عمليات البحر المتوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العبي، الإنماء العربي، بيروت، العدد 23، أي النار (يناير) 1988، السنة السادسة، ص54.

7– الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القزيري، الساحل الليبي، منشورات جامعة قاريونس، ط1 997، ص115.

8– محمد عبد الغني سعودي، أوراسيا، مكتب الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004، ص197.

المرجع السابق، ص214.

9– علي موسى، محمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر دمشق، 1995، ص 67 .

10– مجموعة مؤلفين، أطلس العالم الصحيح، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1995، ص69.

11– طه عبد العليم رضوان، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون طبعة القاهرة، 1998، ص52.

12– بشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام، ت: علي ضوي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، ط1، ب. ت، ص66.

13– قنوص، صبحي وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1995م، ص77.